

التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19**The Economic Repercussions of COVID-19 Pandemic**نبيل بن موسى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، n.benmoussa@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/15 تاريخ القبول: 2021/03/12 تاريخ النشر: 2023/06/10

ملخص:

واجه العالم ابتداء من بداية سنة 2020 أسوأ أزمة صحية في التاريخ الحديث، وهي فيروس كوفيد-19 الذي تحول إلى جائحة عالمية، أجبرت الحكومات على فرض تدابير وقائية لوقف تفشي الجائحة، تسببت في إلحاق أضرار بالاقتصادات الوطنية. حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي، حيث أن الجائحة أبانت عن هشاشة الأنظمة الاقتصادية مع تعرض الاقتصاد العالمي لأكبر صدمة سلبية منذ الأزمة المالية العالمية 2008.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19؛ التنمية الاقتصادية، السياسات الحكومية.

تصنيف JEL: I15، I18، O50

Abstract:

At the beginning of 2020, the world faced the worst health crisis in recent history as the COVID-19 virus turned into a global pandemic, forcing governments to impose preventive measures to stem the outbreak of the pandemic, causing damage to national economies. The present paper shed light on the implications of the COVID-19 pandemic for the global economy. The pandemic has demonstrated the fragility of economic systems, with the world economy experiencing the biggest negative shock since the 2008 global financial

keyword: COVID-19 Pandemic؛ Economic Development Government Policy.

JEL classification code : I15, I18, O50

المؤلف المرسل: نبيل بن موسى،

الإيميل: n.benmoussa@univ-setif2.dz

1. مقدمة:

عرف العالم ابتداء من بداية سنة 2020 أزمة صحية تعتبر الأسوأ في التاريخ الحديث نتيجة ظهور فيروس كوفيد-19 المستجد (COVID-19) في الصين ثم انتشاره بسرعة قياسية وعلى نطاق واسع، أجبرت معه دول العالم على اتخاذ تدابير وقائية لوقف انتشاره والتقليل من خسائره البشرية. غير أن السعي الحثيث من جانب الحكومات لوقف تفشي الفيروس، الذي تحول إلى جائحة عالمية، وتركيز الجهود على حماية حياة الأفراد من خلال فرض الحجر الصحي على مواطنيها، وتقييد صارم للتنقل الأفراد، وإغلاق حدودها تسبب في إلحاق أضراراً بليغة بالأنشطة الاقتصادية التي بدأت تسجل أداء سلبى ابتداء من فيفري 2020. جاءت جائحة فيروس كوفيد-19 في وقت سحل فيه الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال سنة 2019، حيث شكل تفشي الفيروس أكبر صدمة سلبية للاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009، فالعديد من الاقتصادات لم تكن مستعدة بشكل كاف لمواجهة الصدمات السلبية وتحمل مخاطر الهبوط في المؤشرات الاقتصادية.

تناولت هذه الورقة البحثية تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بما فيه المنطقة العربية مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، بهدف التعرف على قنوات التأثير التي سلكتها الجائحة وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي العالمي والإقليمي، وعليه، فإن إشكالية الورقة تتمحور حول السؤال التالي: ماهي التداعيات التي ترتبت عن انتشار جائحة كوفيد-19 على أوضاع الاقتصاد العالمي؟

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

- تأثر الاقتصاد العالمي بتفشي جائحة كوفيد-19.

- يتميز الاقتصاد العالمي بهشاشة كبيرة جعلته شديد الحساسية للصدمات.

ولإجابة على الإشكالية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لوصف تطور الجائحة، وتحليل تداعياتها الاقتصادية على الصعيد العالمي والإقليمي.

لتحقيق أهداف البحث، فقد تم التعرض إلى محورين، هما:

- كرونولوجيا جائحة كوفيد-19؛

- التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19.

2. كرونولوجيا جائحة كوفيد-19:

يرجع الاكتشاف الأول لفيروس الالتهاب الرئوي في مدينة "ووهان" بمقاطعة "هوبان" في الصين في 31 ديسمبر 2019، حين أبلغت الصين مكتب منظمة الصحة العالمية عن حالات إصابة بالتهاب رئوي غير معروف، حيث استجابة المنظمة في 1 جانفي 2020 وقامت بإنشاء فريق دعم إدارة الحوادث للتصدي للمرض المستجد. وفي 5 جانفي 2020، انتشر أول خبر عن المرض المستجد على صفحة منظمة الصحة العالمية الرسمية، حيث تضمن المنشور تقييما للمخاطر ومشورة المنظمة. وفي 10 جانفي 2020، قامت المنظمة بإصدار حزمة متكاملة عن المرض وكيفية اكتشاف الحالات المرضية وكيفية التعامل معها بالاعتماد على المعارف والخبرات التي كانت متوافرة آنذاك، وخاصة فاشيتي سارس (SARS-Cov) وميرس (MERS-Cov). ومع إعلان تايلاند في 13 جانفي 2020 عن تسجيل إصابة بالفيروس المستجد، يكون المرض قد اخذ منحى دولي. ونظرا لحدائثة المرض، فقد جاءت توقعات المنظمة، في إحاطة إعلامية في 14 جانفي 2020، بخصوص خطورة المرض واحتمالات انتقاله بين البشر جد متواضعة لا تعبر عن خطورة المرض. وبعد زيارة للصين في 22 جانفي 2020، عقدت المنظمة اجتماعا للجنة الطوارئ في 22-23 جانفي 2020 لتقييم المرض، إلا أن عدم حصول اتفاق بين الأعضاء استنادا إلى البيانات المتاحة قد أجل الإعلان على انه يشكل طارئة من طوارئ الصحة العمومية التي تثير قلقا دوليا والذي من شأنه أن يدفع العالم إلى التعامل بجدية مع المرض، وهو ما قلل من خطورة الفيروس المستجد وساعد على تفشيته بسرعة إلى بلدان أخرى، وقد عمق من المشكلة صدور تقرير عن المنظمة في 28 جانفي 2020 عن انتقال محدود للعدوى بين البشر خارج الصين. غير أن المنظمة سرعان ما تداركت الأخطاء السابقة التي ساهمت في تفشي الفيروس بإعلانها في 30 جانفي 2020 على تفشي العدوى وان فاشية الفيروس المستجد تشكل طارئة صحة عمومية تثير قلقا دوليا، وقامت بتقييم مخاطر الفاشية على مستوى مرتفع جدا في الصين ومستوى مرتفع على الصعيد العالمي. وفي 3 فيفري 2020، أعلنت المنظمة عن خطتها الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لمساعدة المجتمع الدولي على حماية ومساعدة الدول ذات النظم الصحية الضعيفة. (WHO, 2020)

وفي 11 فيفري 2020، تم الإعلان عن تسمية الفيروس التاجي المستجد بـ "كوفيد-19" (COVID-19)، إلا أن المنظمة تحاشت وصف فاشية كوفيد-19 المستجدة بالجائحة نظرا للانعكاسات الوخيمة لذلك على الاقتصاد والتجارة الدوليين، واكتفت بالتعبير عن قلقها البالغ إزاء التفشي السريع للمرض وخطورته وعدم جدية الإجراءات المتخذة من الدول لتوقف تفشي المرض. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف جهود المنظمة لاحتواء الفيروس المتفشي، حيث أطلقت في 13 مارس 2020 "الصندوق التضامني للاستجابة لفاشية كوفيد-19" لجمع التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات. ونظرا لعالمية الفيروس وخطورته، فقد كثفت المنظمة من تعاونها مع كل الأطراف، حيث كللت في 1 ماي 2020 بالاتفاق مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) لتعزيز الرعاية الصحية وتوفير المعدات والتدريب وللتغلب على فشل السوق، من خلال الاستثمار في الصحة وتسريع التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة في الدول الأكثر عرضة لجائحة كوفيد-19، وخاصة الدول الإفريقية. (WHO, 2020)

3. التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كوفيد-19:

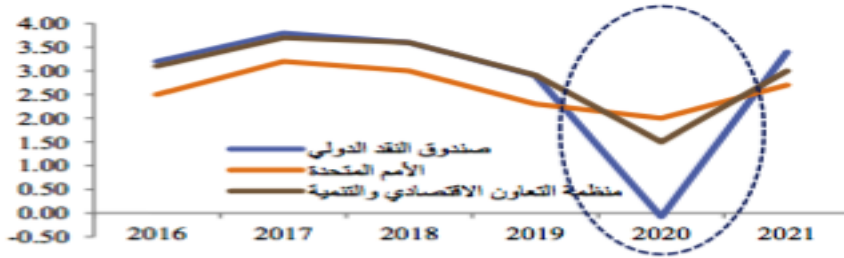
تتميز الجائحة الحالية كوفيد-19 عن باقي الأزمات الاقتصادية السابقة في اقتران الأزمة الصحية بركود اقتصادي سريع وحاد، وهو ما خلق ضغوطات كبيرة وشديدة على الاقتصاد العالمي والحكومات وجعل من استعادة عافية الاقتصاد العالمي خلال السنة الحالية أمرا مستبعدا. خلافا للأوبئة السابقة، عرف فيروس كوفيد-19 انتشارا غير مسبوق، دفع معه السلطات في كل دول العالم إلى التدخل بتبني إجراءات لمواجهة انتشاره كان لها تداعيات اقتصادية وخيمة، ومن بين أهم المؤشرات والقطاعات المتأثرة ما يلي:

1.3. الطلب والعرض العالميين:

تشهد حاليا الاقتصادات العالمية صدمة استثنائية وحادة، حيث أدت تدابير الوقاية الصحية لاحتواء انتشار الفيروس التاجي المستجد كوفيد-19 إلى توقف كثير من النشاطات الاقتصادية وتراجع شديد في أخرى وتقيد تنقل الأفراد والموارد الاقتصادية. وعليه، عرف العرض والطلب العالميين انكماش سريعا وحادا وسجل الاستثمار تباطؤا فيما زاد تقلب أسعار السلع، وانكمشت التجارة الدولية ودخل الاقتصاد العالمي في ركود كبير، دفع صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته بشأن النمو العالمي، حيث توقع أن ينكمش

الاقتصاد العالمي بحددة في سنة 2020 بنسبة 3%، وهو أسوأ بكثير مما كان خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009، مع إمكانية أن يستعيد عافيته خلال سنة 2021 في حالة رفع إجراءات الحجر الصحي بما يؤدي إلى إزالة حالة عدم اليقين التي من شأنها أن تساهم في ارتفاع الطلب وزيادة الاستثمارات واستغلال محركات الطاقة الإنتاجية من عمل ورأس المال، خاصة في الدول الصناعية الكبرى. (IMF, 2020, pp. 1, 2) فيما توقع البنك الدولي ان ينكمش النمو بنسبة 5,2%- خلال السنة الحالية. (World Bank, 2020)

الشكل 1: توقعات المؤسسات الدولية حول معدل نمو الاقتصاد العالمي (في المائة)



Source: (AMF, 2020, p. 13)

تعد الصين من أول الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، حيث كشفت التقارير الرسمية عن انكماش الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 6,8% على أساس سنوي في الربع الأول من سنة 2020، وهي أسوأ نتيجة خلال عقود من الزمن. (IATA, 2020, p. 2) أشارت التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى انكماش اقتصاد منطقة اليورو في الربع الأول من سنة 2020 بنسبة -3,8% على أساس ربع سنوي، وهي أول انتكاسة نمو منذ سبع سنوات، حيث توقع أن يتعمق الانكماش خلال الربع الثاني من سنة 2020 مع استمرار دول منطقة اليورو وخارجها في إغلاق اقتصادها وتجاريتها الخارجية لفترة غير محددة. علاوة على ذلك، فإن الانتشار الواسع لعدم اليقين لدى المستهلكين وقطاع الأعمال وانتشار المشاعر المتشائمة إزاء تطور الجائحة وانعكاساتها أدى إلى تراجع حاد في الطلب العام وتعديل العديد من خطط الاستثمار أو إلغائها، وسيعمق من الاضطرابات التي يعانها الإنتاج والصناعات التحويلية في المنطقة وخارجها. (ECB, 2020)

وفي ظل انفتاح الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع أن تتدهور فرص النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وخاصة التي تعتمد سلاسل القيمة العالمية

والسياحة أو التي تصدر سلعا صناعية ومواد أولية. -9 (World Bank, 2020, pp. 12)

أما المنطقة العربية، فقد تأثرت اقتصاداتها كثيرا بانتشار فيروس كوفيد-19 بعد التراجع الحاد في أسعار النفط والمواد الأولية وتباطؤ الإنتاج الصناعي وانكماش الطلب الخارجي لدى أهم الشركاء التجاريين، علاوة على انخفاض مداخيل بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية؛ كالسياحة والترفيه، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج. (Talha, 2020, pp. 11-30) تجدر الإشارة إلى أن حصة الطلب الخارجي على سلع وخدمات الدول العربية تقدر بنسبة 48% من إجمالي الطلب الكلي، وهو ما يجعل من أثر تراجع الطلب الخارجي وخيما على اقتصادات الدول العربية. وفي هذا الصدد، توقع البنك الدولي أن تتخفف التحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بحددة في سنة 2020 بحوالي 20%، بينما ستشهد التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضا بنسبة 19,6% لتصل إلى 47 مليار دولار في سنة 2020 بعد نمو بلغ 2,6% في سنة 2019، بسبب الركود الاقتصادي وانخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة وتدبير الإغلاق التي أثرت على قدرة المهاجرين على تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما سيسهم في تراجع حاد في دخل كثير من الأسر، حيث يعتبر أكبر انخفاض في التاريخ الحديث.

(World Bank, 2020)

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -4,3% خلال سنة 2020 (أكتوبر 2019)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التوقعات باستمرار تدني أسعار النفط وتضرر قطاع البيع بالتجزئة والنقل الداخلي والخارجي وخدمات السياحة الذي يتكون 80% منه من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت كثيرا من انتشار الفيروس بعد إلغاء غالبية الرحلات، إضافة إلى تباطؤ قطاع الصناعة التحويلية بعد تأجيل وإلغاء العديد من الخطط الاستثمارية. أما الجزائر، فقد توقع الصندوق أن ينكمش النمو خلال سنة 2020 بنسبة 5,2%، (IMF, 2020, pp. 2, 3, 5) فيما قدر البنك الدولي أن تواجه الجزائر صعوبات مالية كبيرة بسبب تراجع أسعار النفط إلى 30 دولار للبرميل نتيجة الطلب على النفط في سنة 2020 إلى مستويات تاريخية

بمقدار 9,3 مليون برميل يوميا عن مستواه في سنة 2019 والمقدر ب 100 مليون برميل يوميا، (World Bank, 2020, pp. 1-20) وأزمة الصحة العامة والاضطرابات التي تجتاح الاقتصاد العالمي، فتراجع أسعار النفط إلى 30 دولار لبرميل خلال سنة 2020 من شأنه أن يقلل من إجمالي الإيرادات العمومية بنسبة 21,1% إضافة إلى عائدات التصدير. ومن المتوقع أن تزيد الصعوبات المالية بعد الاتفاق في أبريل 2020 على تخفيض الإنتاج (اتفاقية أوبك+)، حيث أعلنت الجزائر على تخفيض في إنتاجها من النفط بما يتماشى مع الاتفاق المبرم. (OPEC, 2020) على الرغم من تخفيض نفقات التجهيز والتسيير في قانون المالية لسنة 2020، إلا أن التوقعات لسنة 2020 تشير إلى ارتفاع عجز الميزانية إلى 16,3% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما سيؤدي تراجع عائدات التصدير (51%) إلى زيادة العجز التجاري إلى 18,2% من الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى 18,8% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، بينما ستشهد الاحتياطات الرسمية انخفاضا إلى 24,2 مليار دولار والتي تعادل 6,1 أشهر واردات في سنة 2020 في حالة لم تتخذ إجراءات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد. (World Bank, 2020)

وفي الدول العربية المستوردة للنفط، ورغم أن التراجع في أسعار النفط قد يخفف عليها فاتورة استيراد المادة، إلا أن تراجع النشاط الاقتصادي في العالم سيؤثر عليها بحدّة بسبب تراجع أسعار المواد الأولية وانخفاض في تدفق رؤوس الأموال إليها وتدهور قطاعات هامة؛ كالسياحة والتجارة، وركود الطلب في الدول التي تشكل مصدرا لتحويلات المغنربين، وهو ما سيحد من قدرة هذه الدول على الاستجابة السريعة للتحديات العاجلة.

إن التدهور الاقتصادي الذي تشهده اقتصادات العالم من شأنه أن يزيد من تدهور عجز الميزانية في الدول العربية نتيجة تراجع الإيرادات الضريبية في الوقت الذي سجلت فيه الأعباء الحكومية ارتفاعا، حيث من المتوقع أن يكون العجز أكبر في الدول التي تمتلك حيز مالي محدود؛ كالجزائر التي سجلت أعلى عجز ميزانياتي بين الدول العربية المصدرة للنفط، خاصة وان الإنفاق العام في الجزائر لازال يتميز بالجمود بسبب استمرار ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام والمعاشات ما يجعل من خيارات الحكومة فيما يخص تنويع السياسات ورفع الإنفاق على الصحة دون التأثير على باقي القطاعات محدودة. وبذلك، فمن

المتوقع أن تواجه الدول العربية صعوبة كبيرة في تبني سياسة توسعية للتعامل مع الجائحة نظرا لهشاشة الأنظمة الصحية فيها ومحدودية قدراتها. (IMF, 2020, pp. 13, 14)

2.3. سوق العمل:

تأثر سوق العمل، حيث تراجعت عروض العمل، فقد أدى الحجر الصحي المفروض في دول العالم وعمليات الإغلاق الإقليمية والتباعد الاجتماعي وفرض قيود متشددة على تنقل الأفراد إضافة إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي إلى تدهور عميق في ظروف سوق العمل وإغلاق واسع لاماكن العمل وتعطل سلاسل التوريد وتراجع حاد في الإنتاجية، الأمر الذي دفع أرباب العمل إلى إغلاق المحال التجارية والمصانع وإجراء تخفيضات فجائية وحادة في ساعات العمل والأجور وتسريح العمالة. (IMF, 2020, pp. 1, 2) وفي هذا السياق، فقد سجل ارتفاع نسبة تسريح العمالة في القطاعات والأنشطة التي تضررت بفعل القيود الاحترازية؛ كالسياحة والترفيه و النقل والبيع بالتجزئة، التي تشكل العمالة المؤقتة غير الماهرة وبدوام جزئي غالبية العمالة الموظفة والتي تعد أكثر تضررا. تقدر منظمة العمل الدولية تراجع عدد ساعات العمل في الربع الأول من سنة 2020 بحوالي 4,5% ما يعادل 130 مليون وظيفة بدوام كامل مقارنة بحالة ما قبل الأزمة (الربع الرابع من سنة 2019)، فيما يتوقع أن تتراجع ساعات العمل في الربع الثاني من سنة 2020 بنسبة 10,5% ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، حيث تشير التقديرات إلى أن الدول ذات الدخل المنخفض ستسجل أعلى معدل ساعات عمل ضائعة بنسبة 12,5%، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المؤسسات التي تواجه مخاطر عالية في القطاعات المتضررة 436 مليون مؤسسة.

تضرر القطاع غير الرسمي من الجائحة، ذلك أن أكثر من 1,6 مليار عامل (76% من العمالة في الاقتصاد غير الرسمي) في هذا الاقتصاد قد تأثروا بإجراءات الإغلاق، حيث تعتبر الوظائف في القطاع غير الرسمي أكثر هشاشة نظرا لغياب دخل بديل في حالة الإغلاق أو الإصابة بالجائحة وتضائل إمكانية العمل عن بعد في المنزل. (ILO, 2020,

pp. 1-9)

2.3. قطاع السياحة:

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثرا بإجراءات الإغلاق وانهيار النشاط الاقتصادي، حيث أن 80% من الشركات العاملة به هي شركات صغيرة ومتوسطة غير

قادرة على تحمل الصدمات. (Abdel Moneim & Talha, 2020, pp. 1, 8, 9) ومع إلغاء رحلات الطيران، تأثر قطاع السياحة وخدمات الضيافة والترفيه ومعها البيع بالتجزئة بشدة بأزمة الفيروس المستجد المتفشي نتيجة القيود التي فرضتها الدول على تنقل الأشخاص لاحتواء تفشي المرض، حيث تم إغلاق 72% من الوجهات العالمية أمام السياحة الدولية. (UNWTO, 2020, p. 2) وعليه، انخفضت السياحة الدولية في الربع الأول من سنة 2020 بنسبة 22% بينما قدرت الخسائر من صادرات السياحة حتى شهر مارس 2020 بحوالي 80 مليار دولار، وهو ما يعرض الملايين من مناصب العمل في قطاع السياحة للخطر، حيث تعد السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة. وحسب توقعات منظمة السياحة العالمية لسنة 2020، يمكن أن يؤدي انكماش الطلب إلى تراجع السياحة الدولية بنسبة 60-80% وخسارة 850 إلى 1,1 مليار سائح دولي إضافة إلى خسائر في عائدات تصدير الساحة من 910 مليار إلى 1,2 تريليون دولار، مع تعريض 100 إلى 120 مليون وظيفة في قطاع السياحة إلى الخطر. (UNWTO, 2020)

ولمواجهة التحديات الجسيمة، قامت كثير من وكالات السياحة ومؤسسات الفنادق والترفيه بإحالة نسبة هامة من العمالة المشتغلة في القطاع على البطالة وتخفيض الأجور. (IMF, 2020, pp. 2, 3, 5) وبسبب تراجع الطلب واستمرار إغلاق كثير من المناطق السياحية والترفيهية وشلل قطاع النقل وتشديد القيود على تنقل الأفراد، فمن المتوقع أن تتأثر تنافسية قطاع السياحة في كثير من الدول الرائدة التي شهدت أو لازالت تشهد ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس؛ كالصين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (Talha, 2020, pp. 11-30)

2.3. قطاع التجارة الخارجية:

شهدت التجارة الدولية منذ بداية ظهور الفيروس المستجد اضطرابات حادة، حيث أن الطابع الفجائي الذي ميز ظهور وسرعة انتشار الفيروس قد أثر على استقرار دول كثيرة، وخاصة الدول الهشة التي شهدت وارتداتها الأساسية تراجعاً حاداً نتيجة ضعف النشاط في الدول المصدرة الرئيسية التي قامت بتخفيض صادراتها لتأمين حاجياتها، ويظهر ذلك جلياً في شح في المعدات الطبية التي ارتفعت أسعارها التي فاقمت من أزمة انهيار الأنظمة الصحية.

أدى تراجع الطلب الخارجي والمحلي واضطراب الإنتاج وتراجع ثقة المستهلكين إلى أزمة في الدول المصدرة للنفط التي شددت من سياستها المالية بسبب تراجع الإيرادات بعد تهاوي أسعار النفط في الربع الأول من سنة 2020 بأكثر من 50%، والذي يعتبر أدنى مستوى بلغته أسعار النفط منذ أكثر من عشرون عاما بعد الفشل في عقد اتفاقية جديدة لتخفيض الإنتاج العالمي وتجاوز تخمة المعروض فيما يعرف بـ "أوبك+" التي أشعلت حرب أسعار بين الموردين الرئيسيين عقب انتهاء العمل بالاتفاق الأول في شهر مارس. وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق لتخفيض الإنتاج في بداية شهر أبريل 2020 وإطلاق تعهدات بمزيد من تخفيض الإنتاج خلال قمة مجموعة العشرين، إلا أن الأسعار استمرت في التراجع، وقد يستمر تراجع الأسعار لفترة أطول مع تصريح الدول المنتجة عن رغبتها في زيادة قدراتها الإنتاجية للحفاظ على حصتها السوقية، خاصة وان كثير من المؤشرات تدل على هشاشة الاتفاق الموقع. أدى انهيار أسعار النفط والمواد الأولية إلى إضعاف المراكز المالية الخارجية للدول التي تعتمد على إنتاج وتصدير هذه السلع وزيادة الضغوط على النفقات، وهو ما يضعف من قدرات الدول على مجابهة الأزمة وتقليل فرص الخروج بسرعة من الركود.

إن اجتماع الاختلال في التوازنات الداخلية مع الخارجية من شأنه أن يرفع من حجم المخاطر في الدول العربية على المدى القصير، ويجعل من فرض تدابير وقائية إضافية أمرا محفوفا بالمخاطر على الطلب العام والثقة والأسعار والنمو. (IMF, 2020, pp. 13, 14)

2.3. الأسواق المالية:

تسببت إجراءات الوقاية من الجائحة في تقلبات اجتاحت الأسواق المالية في كل دول العالم لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009 نتيجة استمرار العمل بإجراءات الإغلاق لفترة غير محددة والتي خلقت حالة من عدم اليقين وتدهور الثقة في أوساط المستثمرين وارتفاع المخاطر في الأسواق المالية زاد من حدتها الركود الاقتصادي، وانكماش تاريخي في الطلب، وتراجع التجارة الدولية. شهدت أسواق المال تدهورا سريعا وأصبحت شديدة التقلب منذ فيفري 2020، حيث سجل امتناع المستثمرين عن المخاطر.

(Haruhiko, 2020, p. 3)

وعليه، عرفت أسعار الأصول الخطرة؛ كالأسهم وسندات الشركات، انخفاضات حادة وكبيرة خاصة في الدول التي يهيمن فيها التمويل المباشر. (WEF, 2020, pp. 4-7) ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت مستويات التقلب في سوق الأسهم إلى مستويات تفوق المستويات التي شوهدت آخر مرة في أكتوبر 1987 وديسمبر 2008 وفي أواخر سنة 1929. (Baker & Others, 2020, p. 1)

في ظل التقلبات الكبيرة في أسواق المال وعدم اليقين بشأن الاتجاهات التي قد يسلكها الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، زاد الإقبال على الأصول الآمنة بالدولار الأمريكي، وهو ما رفع من علاوة التمويل بالدولار إلى مستوى لم تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية العالمية، وزادت الضغوط على أسواق المال الأمريكية على وجه الخصوص التي تحسنت بعض الشيء بعد تدخل البنوك المركزية والحكومات لتهدئة الأسواق المضطربة، من خلال حزم مالية كبيرة تضمنت توفير سيولة كبيرة بالدولار والعملات المحلية وشراء الأصول. (WEF, 2020, pp. 4-7) ومع ذلك، لا زال أداء الأسواق المالية هشاً، ولا تزال هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في الأسواق المالية، الأمر الذي انعكس على قرارات المستثمرين التي ظلت تتسم بالحدس الشديد في ظل تدهور المراكز المالية للشركات بسبب تراجع مبيعاتها وأرباحها. ومع وجود الاقتصادات الصناعية في وضع شديد الخطورة، تزايدت الضغوطات على الأنظمة المالية. (Haruhiko, 2020, p. 3)

مع حلول أواخر فيفري، كانت الأسواق المالية قد دخلت مرحلة الخطر مع زيادة التقلبات عبر الأسواق، فبدأت أسعار الأسهم في الانخفاض بسرعة، حيث خسرت 30% من قيمتها السوقية في غضون أسابيع مع وصول الشركات إلى مرحلة العجز عن سداد التزاماتها وتراجع في الائتمان واتساع فروق العائد وتراجع سيولة الأسواق المالية بما فيها سوق السندات السيادية، ما أدى إلى ارتفاع مخاطر الأسواق المالية، (IMF, 2020) وتجاوزت سرعة عمليات البيع تلك السرعة التي سجلت خلال الأزمة المالية العالمية. (WEF, 2020, pp. 4-7) وعليه، تراجع الإقبال على أسهم البنوك بسبب ارتفاع المخاوف من تراجع ربحية البنوك، وهو ما سيعمق من الأزمة بسبب ارتفاع التوقعات بقيام

البنوك بالامتناع عن الإقراض حفاظا على ملاءتها في مواجهة تراجع السيولة في الأسواق المالية. (IMF, 2020)

بحلول شهر مارس 2020، بدأت أسواق التمويل قصيرة الأجل وأسواق التمويل الدولية بالدولار تظهر عليها علامات الإجهاد، حيث تم إقفال أسواق السندات وأسواق ذات العائد المرتفع، وفي الأسابيع التالية ظهرت مؤشرات تراجع السيولة في سوق الخزانة الأمريكي الذي يعد أكثر الأسواق عمقا وسيولة في العالم. (WEF, 2020, p. 7) وفي سوق الائتمان، اتسعت فروق الائتمان، لاسيما بالنسبة لسندات الشركات منخفضة الجودة ذات العائد المرتفع، بسبب ارتفاع تدفقات الأموال المستثمرة إلى الخارج. ومع انتقال الضغوط إلى أسواق الائتمان، أصبحت فرص الشركات والحكومات في الاقتراض لمواجهة نفقات مكافحة الفيروس صعبة.

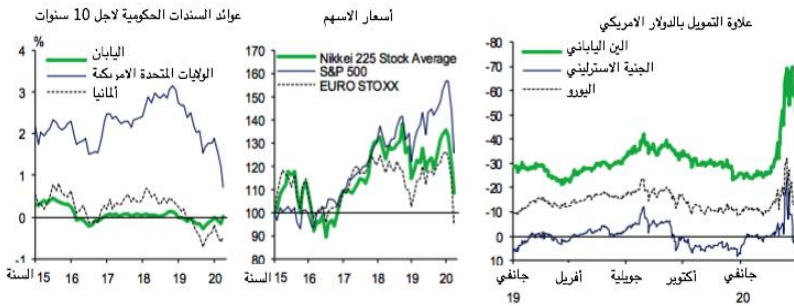
مع تفشي الجائحة وتراجع أسعار النفط الخام، أصبحت أسعار الأسهم كثيرة النقلب، فانخفضت أسعار الأسهم الأمريكية والأوروبية وأسعار شركات الاستثمار العقاري بشكل كبير، كما تراجعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في الولايات المتحدة وأوروبا بشكل كبير ووصلت إلى مستويات تاريخية منخفضة، بسبب انتشار المخاوف بشأن الركود الاقتصادي. علاوة على ذلك، أدى تفضيل المستثمرين للأصول الآمنة إلى رفع علاوة التمويل بالدولار وزاد من الضغوط على أسواق المال الأمريكية التي تراجعت بعض الشيء بعد قيام البنوك المركزية بتوفير سيولة كبيرة وشراء الأصول وقيام بعض البنوك المركزية بزيادة توفير السيولة بالدولار. ومع ذلك، لا تزال هناك درجة عالية من عدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية في الأسواق المالية في ظل استمرار إجراءات الإغلاق وتدابير الوقاية من الجائحة.

امتدت التقلبات إلى الأسواق الناشئة التي شهدت تدفقات رأسمالية كبيرة وسريعة منها وانخفاضات كبيرة في أسعار الأسهم وتراجع قيمة عملاتها. (BANK OF JAPAN, 2020, pp. 28, 29) وفي ظل التدفقات الكبيرة الخارجة من هذه الأسواق، فمن المتوقع أن تقوم عدة صناديق استثمارية بالتخلص من الأصول المملوكة لهم، وهو ما سيضاعف من تدهور الأسواق المالية ويدفع باقي المستثمرين (سلوك القطيع) إلى التخلص من محافظهم الاستثمارية الأمر الذي قد يعجل بانهيار آخر للأسعار. ومع ارتفاع مخاطر

الأسواق المالية، من المتوقع أن تواجه الحكومات صعوبة في تسويق سنداتها، في ظل اتجاه وكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيفها لكثير من السندات. (IMF, 2020)

تضررت أسواق المال العربية كذلك من الجائحة، حيث تراجعت مؤشرات الأسواق المالية العربية وارتفعت خسائرها ابتداء من شهر فيفري 2020، فشهد سوق دبي المالي في شهر مارس أكبر تراجع بين الأسواق المالية العربية (21,7%) متبوعا ببورصة البحرين (14,9%) وسوق الدوحة للأوراق المالية (13,8%) ثم سوق المال السعودي (11,5%). (Talha, 2020, pp. 25-30) لقد غيرت أزمة جائحة كوفيد-19 من اتجاهات الاستثمار، حيث سجل هروب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في المناطق الأكثر أمنا واستقرارا، حيث تعد الدول العربية المصدر للنفط أكبر الخاسرين مع تراجع استثمارات الحافظة الوافدة إليها بأكثر من 3,5 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020 وتسارع وتيرة خروجها بعد ذلك، نتج عنها تراجع أسعار الأسهم واتساع فروق العائد على السندات السيادية بشكل كبير. (صندوق النقد الدولي، 2020) وفي هذا الصدد، سجلت تكاليف الاقتراض في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بمقدار 279 نقطة أساس. (IMF, 2020, pp. 13, 14) وبذلك، فمن المتوقع أن تزداد الأوضاع المالية صعوبة ويتراجع النمو في الدول العربية. (IMF, 2020)

الشكل 2: تطور الأسواق المالية في العالم.



Source : (Bank of Japan, 2020, p. 3).

2.3. قطاع النقل الجوي:

تمر صناعة النقل الجوي حاليا بأعمق أزمة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي لخسارة صناعة النقل الجوي ب 314 مليار دولار بعد تراجع الإيرادات التي من المتوقع أن تصل إلى نسبة 55% في سنة 2020، بسبب استمرار

إغلاق الحدود والوجهات السياحية جزئياً وكلياً، وتشديد القيود على سفر الأفراد، وتراجع الثقة وتراجع الاستثمار والأعمال بشكل مفاجئ، وانتشار الغموض حول عودة الرحلات إلى مستويات ما قبل الأزمة، إضافة إلى الركود العالمي وتراجع الطلب. على الرغم من انخفاض أسعار الوقود نتيجة انخفاض أسعار النفط، إلا أن أداء قطاع الطيران ظل يتسم بالشلل والذي انعكس على أسعار أسهم شركات الطيران العالمية التي استمرت بالتراجع بشكل حاد، حيث بدئ أول تأثير للجائحة على النقل الجوي في شهر فيفري 2020 ووصل انخفاض الأسعار في شهر مارس 2020 إلى 35%. لقد كان تأثير الجائحة وما ارتبط بها من قيود على السفر وإلغاء الرحلات واضحاً في تراجع أحجام الركاب المعدلة موسمياً التي تقلصت في شهر مارس 2020 بنسبة 15% مقارنةً بجانفي 2020 (14,2%) لتبلغ المستوى المسجل في سنة 2006، كما توقع أن يتقلص حجم الركاب الجوي بنسبة 48% على أساس سنوي في سنة 2020، وهو أكبر انخفاض وأسوأ أداء في التاريخ الحديث.

وفيما يتعلق بأعمال الشحن، فقد أثر إغلاق المصانع والشركات وكذا التذبذبات الحادة في سلاسل التوريد العالمية على النتائج ابتداءً من شهر فيفري 2020، فانخفضت الكميات المشحونة من البضائع جواً بنسبة 4,4% في فيفري 2020 مقارنةً بنفس الشهر من السنة الفارطة. ومع تقدم الجائحة في شهر مارس 2020 وتسجيل تراجع حاد في الإيرادات، توقف النقل الجوي في معظم مناطق العالم، حاولت معه شركات الطيران إعادة تشغيل خطوطها في الأسواق المتضررة في وقت سابق والتي بدأت بالتعافي، وقامت بعض شركات الطيران بإدخال تعديلات على طائراتها لنقل الركاب لاستخدامها في نقل البضائع للتخفيف من الخسائر التشغيلية والاستفادة من تراجع أسعار الوقود.

وللحفاظ على السيولة والتقليل من التكاليف المنغيرة وتجنب الإفلاس، قامت شركات الطيران بإيقاف أكثر من 50% من الأسطول العالمي، فوصل عدد الطائرات الموقوفة في شهر فيفري 2020 إلى 1000 طائرة أضيف لها 12400 طائرة في مارس 2020. ورغم ذلك، فإن وضع السيولة لازال في خطر بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة وشبه الثابتة والتي تشكل 49% من إجمالي التكاليف، وتراكم الالتزامات من التذاكر المباعة. (IATA, 2020) ومع استمرار الجائحة، قامت الكثير من شركات الطيران بتسريح كثير من عمالها وخفض رحلاتها إلى الحد الأدنى للحفاظ على السيولة، فيما دفعت الصعوبات المالية بعضها

إلى طلب مساعدة الحكومات وإعلان الإفلاس بعد ارتفاع الخسائر و الديون المستحقة. (Bloomberg, 2020) وقد قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي حجم المساعدات المالية المباشرة التي تحتاجها شركات الطيران في العالم لمواجهة تداعيات الجائحة وتجنب الإفلاس بأكثر من 200 مليار دولار. (Abdel Moneim & Muhammad, 2020, pp. 1-7) يحتل قطاع النقل الجوي مكانة اقتصادية هامة، حيث يوفر 65,5 مليون وظيفة ويحقق إيرادات بحوالي 2,7 تريليون دولار (3,6% من الناتج العالمي الإجمالي) ويقوم بنقل بضائع تقدر قيمتها ب 6 تريليون دولار ويدعم كثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك فقد استجابة بعض الحكومات لإنقاذ صناعة الطيران من الإفلاس من خلال حزم إنقاذ مالي هامة تضمنت ضخ سيولة وتعويض المسافرين الذين تم إلغاء أو تأجيل حجوزاتهم لتمكينها من مواجهة التحديات الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

وعلى مستوى المنطقة العربية، فقد ألفت أزمة الجائحة بتداعياتها على صناعة الطيران في المنطقة، حيث زادت الضغوطات التشغيلية في شركات الطيران العربية نتيجة تراجع الإيرادات بعد تعليق الرحلات. وفي هذا الصدد، تشير توقعات الاتحاد الجوي للنقل الجوي لسنة 2020 إلى انخفاض أعداد المسافرين في تسع دول عربية (الجزائر، مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، الكويت، تونس، عمان، قطر) يحتل فيها قطاع الطيران مكانة هامة بحوالي 114 مليون مسافر، فيما يتوقع أن تتراجع إيرادات القطاع بحوالي 23 مليار دولار. إن هذه الأوضاع الصعبة والتحديات الجسيمة دفعت شركات الطيران العربية إلى تخفيض تكاليفها، غير أن أزمة السيولة الحادة التي واجهتها هذه الشركات قد عجلت بتدخل بعض الحكومات العربية لمساعدتها على تجاوز الأزمة من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وتأجيل سداد التكاليف المستحقة والقروض المتعاقد عليها، إضافة إلى تقديم قروض بفترات سماح طويلة نسبياً. تجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع الطيران في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط التي تضم الدول العربية جد هامة، حيث يوفر 2,4 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة (2,3% من إجمالي العمالة) ويحقق إيرادات بقيمة 130 مليار دولار (4,4% من الناتج المحلي الإجمالي). (Abdel Moneim & Muhammad, 2020, pp. 1-13)

4. الخاتمة:

تعتبر جائحة كوفيد-19 أسوأ أزمة صحية شهدتها العالم في التاريخ الحديث، حيث لم يسبق للاقتصاد العالمي أن تأثر بأزمة صحية كالأزمة الحالية. ومع انتشار فيروس كوفيد-19 المستجد بسرعة وتطوره من أزمة إقليمية في مقاطعة "هوبي" الصينية إلى جائحة عالمية، تطورت الظروف الاقتصادية ابتداء من شهر فيفري 2020 إلى الأسوأ وسجلت المؤشرات الاقتصادية تراجعاً حاداً وسريعاً وارتفعت تقلبات الأسواق إلى مستويات تاريخية. وخلافاً للالتزامات السابقة، فإن الجائحة الحالية قد اجتمعت معها الأزمة الصحية مع أزمة اقتصادية، حيث كانت لها آثاراً خطيرة على الصحة العامة والاقتصاد مع تراجع حاد في أداء شركات وقطاعات اقتصادية كثيرة وحيوية. ونظراً لخطورة الفيروس على الصحة العامة، فقد استجابة حكومات دول العالم بسياسات احترازية لاحتواء تفشي الفيروس، حيث تسببت جهود الاحتواء في إلحاق أضرار كبيرة بأغلب القطاعات الاقتصادية التي توقف بعضها فيما عرفت أخرى صعوبات جمة نتيجة انهيار الطلب وتباطؤ الاستثمار نتيجة انتشار المشاعر التشاؤمية وعدم اليقين لدى المستهلكين والمستثمرين من استمرار إجراءات الاحتواء، فكانت النتيجة هي انخفاض حاد وسريع في إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدل البطالة.

أبانت الجائحة الحالية عن هشاشة الأنظمة الصحية في العالم والمنطقة العربية، وهو ما يجعل من تطويرها ورفع درجة تأهبها أهمية قصوى للتصدي للأزمة الحالية، فالدول عموماً مطالبة برفع إنفاقها على تطوير نظم الرعاية الصحية والبحوث العالمية في المجال الصحي للارتقاء بالقطاع الصحي وتطوير البنية الصحية وتأجيل الإنفاق غير الأساسي، إضافة إلى تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الهشة ودعم الأجور. كذلك، يتعين على الدول، بما فيها الدول العربية، توجيه السياسات الاقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-19 والخروج من الركود الاقتصادي الحالي، من خلال تحفيز الطلب وحماية الوظائف ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تجنب الإفلاس. ولتحصين الاقتصادات العربية من الصدمات الخارجية، تبرز أهمية تبني إصلاحات هيكلية جادة للتخلص من التبعية المفرطة للنفط وما ينتج عنه من انكشاف الاقتصادات للصدمات

الاقتصادية الخارجية، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية لحماية العاملين والوظائف والتخفيف من الأعباء الحكومية لدعم الفئات الهشة.

5. قائمة المراجع:

- Abdel Moneim, H., & Muhammad, I. (2020, May). *The repercussions of the emerging Corona virus crisis on the aviation sector in the Arab countries and the policies to support recovery. Policy Brief(13), 1-7. Arab Monetary Fund.*

- Abdel Moneim, H., & Talha, E. (2020, April). *The stimulus packages adopted in the face of the repercussions of the emerging Corona virus in the Arab countries. Policy brief(12), 19 ،8 ، Arab Monetary Fund.*

- AMF. (2020). *Arab Economic Outlook Report: Eleventh Issue. Arab Monetary Fund.*

- Baker, S. R., & Others. (2020, April). *The Unprecedented Stock Market Impact of COVID-19. NBER Working Paper Series(Working Paper 26975), p. 1.*

- Bloomberg. (2020). *Consulted on May 05, 2020, from <https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-03-26/the-airlines-most-in-danger-as-virus-inflicts-252-billion-blow>*

- BOJ. (2020, April). *Bank of Japan. Financial System Report, 28, 29.*

- ECB. (2020). *European Central Bank. Consulted on May 09, 2020, from <https://www.ecb.europa.eu/press/blog/date/2020/html/ecb.blog200501~a2d8f514a0.en.html>*

- Forbes. (2020). *Consulted on May 15, 2020, from <https://www.forbes.com/sites/sergeiklebnikov/2020/05/02/warren-buffett-sells-airline-stocks-amid-coronavirus-i-made-a-mistake/#20b6a5845c74>*

- Haruhiko, K. (2020, May 14). *Kuroda Haruhiko, Novel Coronavirus (COVID-19): Economic and Financial Developments and the Responses Taken by the Bank of Japan. 3. Bank of Japan.*

- IATA. (2020, March). *International Air Transport Association. Air Passenger Market Analysis, 2.*

- IATA. (2020, February-March). *International Air Transport Association. Airlines Financial Monitor.*

- ILO. (2020, April 29). *International Labor Organization. ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, Third Edition, 1-9.*
- IMF. (2020) Consulted on May 10, 2020, from <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability>
- IMF. (2020). Consulted on May 10, 2020, from <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability>
- IMF. (2020). Consulted on May 10, 2020, from <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock>
- IMF. (2020, April). *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia.*
- OPEC. (2020). *Organization of Petroleum Exporting Countries. Consulted on May 18, 2020, from https://www.opec.org/opec_web/en/5927.htm*
- Talha, E. (2020). *The economic repercussions of the emerging corona virus on Arab countries. 11-45. Arab Monetary Fund.*
- UNWTO. (2020). *World Tourism Organization. COVID-19 Related Travel Restrictions- A global Review for Tourism: Third Report as of 8 May 2020, 2.*
- UNWTO. (2020, May 7). *World Tourism Organization. New releases.*
- World Bank. (2020, Spring). *World Bank Group. Fighting COVID-19: Europe and Central Asia Economic Update, 9-12.*
- World Bank. (2020, April). *World Bank Group. A World Bank Report: Commodity Markets Outlook, 1-20.*
- WEF. (2020, April). *World Economic Forum. Impact of COVID-19 on the Global Financial System: Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems, 4-7.*
- WHO. (2020). *World Health Organization. Consulted on May 04, 2020, from https://www.who.int/health-topics/coronavirus#tab=tab_1*
- WHO. (2020). *World Health Organization. Consulted on May 04, 2020, from https://www.who.int/health-topics/coronavirus#tab=tab_1*
- WHO. (2020). *World Health Organization. Consulted on May 04, 2020, from https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/events-as-they-happen*

- World Bank. (2020). Consulted on May 16, 2020, from https://www.albankaldawli.org/ar/news/all?lang_exact=Arabic&qterm=COVID-19&srt=date
- World Bank. (2020). Consulted on May 16, 2020, from <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>
- World Bank. (2020). World Bank Group: 100 Countries Get Support in Response to COVID-19 (Coronavirus). Consulted on May 19, 2020, from <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/05/19/world-bank-group-100-countries-get-support-in-response-to-covid-19-coronavirus>